قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000 - باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL

- د. زكريا جرفي، أستاذ مساعد ب، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، zakodjorfi@gmail.com
- ط د. الناصر بوطيب، طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 (الجزائر)، nacerreal@gmail.com
- د. شهرزاد اسماعيل، أستاذة مؤقتة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، doctoranteismail@gmail.com

تاريخ الاستلام: 28/ 2021/08 تاريخ القبول: 30/ 2021/09 تاريخ النشر: 2021/10/15

ملخص:

الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي الأفضل، بتوفير العوامل الضرورية والمناخ الاقتصادي الملائم، حيث قامت بإصلاحات هيكلية للانفتاح على الخارج، إيمانا منها أن الانفتاح التجاري معطى واقعي يستلزم تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الانفتاح التجاري كمتغيرة مستقلة، والنمو الاقتصادي كمتغيرة تابعة خلال الفترة 2000-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة **ARDL**، وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل، إضافة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، الجزائر

تصنيف JEL: *F41, O47, C50, O55*

Abstract:

Algeria, like other countries, seeks to achieve better economic growth by providing the necessary factors and an appropriate economic climate. It has undertaken structural reforms to open up to the outside, believing that trade openness is a realistic given that requires the adoption of a strategy that can be controlled to take advantage of its positives and avoid its negatives.

This study aims to determine the short- and long-term relationship between trade openness as an independent variable, and economic growth as a dependent variable during the period 2000-2019, using the Autoregressive Distributed Time Gaps Model ARDL, and the standard study concluded that there is a short-term equilibrium relationship, in addition to the absence of a problem Autocorrelation of error sequences with stability of estimations over time.

Keywords: *Trade openness, economic growth, ARDL model, Algeria*

Jel Classification : F41, O47, C50, O55

مقدمة:

بما أن التجارة الخارجية تعتبر المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج نظرا لضيق وبفعل ظهور وتنامي السياسة التجارية الحمائية وتصاعدها على المستوى الدولي وبروز أنصار ومدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة وعملة بها لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية.

وفي هذا المجال سارعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في بداية الألفية الجديدة سعيا منها لتعظيم منافع هذا الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات التجارية وسن تشريعات وقوانين تتماشى والرهانات الداخلية والخارجية المتوقعة من ذلك، ولتحليل وتوضيح مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على نمو الاقتصاد الجزائري يمكن طرح السؤال التالي:

ما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

"**هناك استجابة في النمو الاقتصادي لتغيرات الانفتاح التجاري في الجزائر**"

- **أهمية الدراسة:**

تكتسي سياسة الانفتاح التجاري أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية، ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى الولوج في الأسواق الدولية والاندماج في النظام التجاري العالمي؛ حيث أعطت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال جملة من الإجراءات المتمثلة في تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الانتعاش الاقتصادي؛
- بناء نموذج قياسي يحدد لنا قوة العلاقة التي تربط الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

سنعتمد على المنهج **الكمي** وباستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة والقصيرة وفق نموذج **ARDL** وباستخدام برنامج **Eviews 12**.

- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة: بسطالي حداد، نويبات عبد القادر (2020)**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن هناك اثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات سلبية

على الاقتصاد أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وخصوصا بعد الصدمات البترولية التي شهدت انخفاضا كبيرا سنتي 2009 وصيف 2014 مما أثرت على حجم الناتج المحلي الإجمالي.[1]

- **دراسة: دليلة طالب،** تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة وهي إحدى الطرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.[2]
- **دراسة: Abdallah Mebarki (2017):** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، بالاعتماد على نموذج الانحدار للفجوات الموزعة **(ARDL)** ونموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**، وتشير النتائج المستندة على إجراء اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار المباشر، والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير ايجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي.[3]
- **دراسة: Amar EL AFANI, Hajar Benslimane (2017):** الهدف من هذه الورقة هو التحليل القياسي لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. للقيام بذلك استخدمت تحليل مؤثرات استجابة الاندفاع وتحليل تحليل التباين باستخدام نموذج **VAR**، وأظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن انفتاح الاقتصاد على الخارج ليس عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي في الجزائر.[4]

✎ نجد أن مجمل الدراسات السابقة لا تخرج عن وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري توجه لسياسة مالية توسعية منذ ارتفاع أسعار النفط وانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية (خاصة الواردات)، وجاءت هذه الدراسة لدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج **ARDL** خلال الفترة **2000-2019**، والتي تختلف كن باقي الدراسات من حيث الفترة المدروسة.

أولا: الإطار النظري للتجارة الخارجية

إن التغيرات التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي وما طرأ عليه من تغيرات سياسية واقتصادية كان لها الأثر الكبير على التجارة الدولية، كما أن اتساع نطاق التجارة الخارجية نتيجة التقدم التكنولوجي ساهم في تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي من أجل تصريف الفوائض المتزايدة في الإنتاج عن الاستهلاك المحلي و توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، فقد تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح الحديث عن أي تطور اقتصادي يعني بالضرورة الحديث عن تطور التجارة الخارجية لما لها من دور هام و رئيسي في تطوير اقتصاديات الدول.

1. مفهوم الانفتاح التجاري

يعرف الانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وتشجيع التصدير، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي.[5]

كما يعرف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية على أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة.[6]

2. ماهية التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم في دول العالم، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة، يصبح عندها الاستيراد هو الحل الأفضل.[7]

أ. مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل ".[8]

كما يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهو اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة. والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو إنتاجية أو فنية في عدم إنتاجه لديها.[9]

ب. أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية إذ أن هناك محدودية في الموارد الاقتصادية، فمن ناحية وجدت هاته الموارد بطبيعتها بكميات محدودة، ومن ناحية أخرى وبسبب الاستخدامات اللانهائية تصبح هاته الموارد أكثر محدودية وهو ما يؤثر على إنتاج السلع والخدمات،[10] كما أنه ليس لكل الدول نفس الإمكانيات لإنتاج كل السلع و الخدمات مع اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة، ووجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه، إضافة إلى اختلاف التطور التكنولوجي من دولة لأخرى.

3. أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي التي تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، كما أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة الرفاهية عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على الميزان التجاري، ورصيد الدول من العملات الأجنبية، وتتجسد أهمية التجارة الخارجية في المجالات التالية:

أ. في المجال الاقتصادي

تهدف التجارة الخارجية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي:[11]

- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في شكل رأس مال أجنبي، حيث أن لرأس المال الأجنبي دور بارز في إنشاء البنية التحتية بمواصفات عالمية، وزيادة الاستثمار وبناء المصانع خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- الحصول السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب؛
- تصدير الفوائض من الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

ب. **المجال السياسي:** تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:[12]

- تعزيز البني الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول المتعامل معها في مجال المبادلات التجارية؛
- إزالة الحدود وتقصير المسافات نتيجة للعولمة السياسية والتي تهدف أن تجعل من العالم قرية كونية جديدة، وبذلك تطوير التجارة الدولية العابرة للحدود والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة.
-

ج. المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي: [13]

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك؛
- تحقيق التغييرات في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البيئة الاقتصادية؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية؛
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً؛
- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.[14]

4. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية: تتأثر التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل أهمها:[15]

أ. مستوى التنمية الاقتصادية

يلعب مستوى التنمية الاقتصادية دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس ما هو عليه الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

ب. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي

تؤثر أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي في التجارة الخارجية، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته المحلية فهو بحاجة سلاح خام ووسيط، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هاته الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور هام في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات السلع ذات الاستهلاك الواسع.

ج. التطور التكنولوجي

يساهم التطور التكنولوجي في تطوير عمليات الإنتاج، والتغلب على مشاكل نقص اليد العاملة وهو ما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد، وتقديم منتجات ذات جودة عالية مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل فان الانفتاح الاقتصادي، وظهور الدول الحديثة، والتجمعات الدولية كلها عوامل أثرت على حركة التجارة الدولية.[16]

5. متطلبات تحرير التجارة الخارجية: تعتمد سياسة التحرير التجاري على عدة متطلبات أهمها:[17]

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي؛

- إلغاء الحصص والقيود المماثلة، والتي يمكن استبدالها بتعريفات جمركية؛
- الرفع من حجم الصادرات قبل القيام بعملية تخفيض التعريفات الجمركية؛
- توفير بيئة مناسبة تشجيع على تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

ثانيا: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، فكل مجتمع يبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، وتطوير الأساليب والطرق التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الوحدات الاقتصادية، ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

1. مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو ما يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هاته الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.[18]

كما يعرف النمو الاقتصادي حسب Simon Kuznets على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[19]

ويعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة التحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.[20]

2. عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد من. توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:[21]

أ. **تراكم رأس المال:** يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات البشرية والمعدات المادية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف الاستثمارات.

ب. **النمو السكاني:** يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوى العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم السوق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي التي تؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل.

ج. **التقدم التكنولوجي:** يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، ويكمن جوهر هذا العامل في إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في تحسين مستويات الإنتاج مما ينعكس على تحسين دخول الأفراد وبالتالي مستوى معيشتهم، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية التكنولوجية.

3. مؤشرات النمو الاقتصادي: هناك مؤشرات كمية يمكن عن طريقها تحديد ظاهرة النمو ومن أبرزها:

أ. المؤشرات الاقتصادية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية المعيار الأساسي والمعروف في قياس درجة النمو والتقدم للنمو الاقتصادي ومن أهم المؤشرات الاقتصادية ما يلي:

أ.1. مؤشر الدخل الوطني: يعد معيار الدخل الوطني مؤشرا هاما للتطور الاقتصادي، كما أنه يحظى بأهمية كبيرة من قبل العديد من الاقتصاديين ولاسيما أولئك الذين يتخذون من تعريف عملية النمو الاقتصادي دليلا للقياس، إذ أنه عند قياس الدخل الوطني عبر الزمن لابد من التمييز بين مستوى الدخل الوطني الحقيقي من جهة، وبين معدل نموه من جهة أخرى، فمستوى الدخل الوطني الحقيقي يعبر عن قيمة مطلقة تمثل قدرة اقتصادية معينة للدولة تشكل وزنا في دعم قوتها العسكرية أو قوتها التفاوضية في علاقاتها الدولية المختلفة، أما معدل نمو الدخل الوطني فهو يعبر عن كفاءة النظام الاقتصادي من حيث قدرته في البلوغ بالدخل الوطني مستوى معينا.[22]

أ.2. مؤشر متوسط الدخل الفردي: يعتبر متوسط الدخل الفردي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، حيث أن الدخل الفردي يؤثر ويقرر مستوى المعيشة للسكان، ونظرا لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على البعض الآخر وتداخل التأثيرات فيما بينها فان تحسن مستوى المعيشة سيؤثر حتما على الإنتاج وظروفه ونظرة السكان إلى العمل ونشوء المؤسسات، وهذا سيؤدي إلى تحسن مستوى الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل الوطني مما يؤثر على المستوى المعيشي للسكان.

ب. المؤشرات الاجتماعية

تهتم المؤشرات الاجتماعية بالغايات والوسائل وهي بذلك تختلف عن المؤشرات الاقتصادية كما أنها تحاول أن تحدد وتبين فجوة التأخر، فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب قدرا من الانتباه عند استخدامها ووعي جيد بالعلاقات التي تربط بعضها بالبعض الآخر ومن أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:[23]

ب.1. المؤشرات الصحية: تعد المؤشرات الصحية من أهم المؤشرات الاجتماعية التي يتم الاعتماد عليها لقياس النمو الاقتصادي، ومن أهم قياس مؤشرات قياس النمو الصحي نذكر ما يلي:

- **مؤشر الوفيات:** يتم التعبير عن هذا المؤشر باحتساب عدد الوفيات لكل 1000 شخص، أو عدد الوفيات لدى الأطفال دون سن الخمس سنوات، فارتفاع هذا المؤشر خاصة عند الأطفال يدل على تدني المستوى الصحي داخل هاته الدولة.
- **مؤشر الإنفاق على الصحة:** ويمكن التعبير عنه إما بنسبة الدخل الوطني التي يتم إنفاقها في قطاع الصحة، أو نسبة الفرد من الإنفاق الصحي، فارتفاع نسبة المؤشرات يدل على زيادة الخدمات الصحية.

ب.2. المؤشرات التعليمية والمعرفية: يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في رأس المال البشري وله عائد، بل أصبح في الأدبيات الاقتصادية نوع من الاقتصاد مرتبط بالمعرفة وهو ما يسمى باقتصاد المعرفة وهذا ما

يوضح الأهمية البالغة للتعليم والمعرفة في حياة الناس ومن أهم المؤشرات التعليمية لقياس النمو الاقتصادي نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، إضافة إلى عدد المستخدمين لشبكة الانترنت لكل ألف شخص.

4. علاقة الانفتاح بالنمو الاقتصادي

لقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وهذا من خلال:[24]

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بشكل أسرع؛
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛
- تقليل تشوهات الأسعار بما يقود لكفاءة أكبر في استخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات جديدة؛
- تحفيز وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة والتي تكون مرفوقة بطرق التسيير المتقدمة والمهارات، والتي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي؛
- تشجيع المنتجين المحليين لتطوير منتجاتهم ومنافسة المنتجات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى إبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطية ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي بأسعار منخفضة نوعا ما.

ثالثا: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2019/2000 بواسطة نموذج ARDL:

1. الاختبارات القبلية:

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم اختيار استقرارية السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

أ. بناء النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار[25]، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل[26]، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي[27]:

معلومات الأجل الطويل معلومات الأجل القصير

$$d(y_t) = \overbrace{c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0} \beta_i * x_{it-1}} + \overbrace{\sum a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum a_{2i} * d(x_{t-i})} + \widetilde{\varepsilon_t}$$

حيث:

λ: معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية؛

β: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

C: تشير إلى الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية[28]:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

☚ لذا سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغير الحاصل في النمو الاقتصادي من خلال قطاع التجارة الخارجية، ومنه نفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل التالي:

$$Tc=f(XM_t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Tc: معدل النمو الاقتصادي؛ **XM**: نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام (X+M/PIB)؛

ب. إختبار جذر الوحدة:

يمكن الكشف عن جذر الوحدة عبر اختبار **Phillips-Perron** وذلك عبر اختبار الفرضية التي يمكن صياغتها بـ: السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة" وهي التي تختبر بالفروض التالية، حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي}: H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} & \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل}: H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} & \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

وفي نموذج **ARDL** يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **04** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار**Phillips-Perron**، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
TC	I(0)	-3.90 (0.00)	-4.19 (0.01)	-1.64 (0.09)			
XM	I(1)	-0.07 (0.93)	-0.58 (0.97)	-0.97 (0.28)	-4.33 (0.00)	-8.76 (0.00)	-4.29 (0.00)

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

ج. إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل رقم 01 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، ومنه يتضح أن النموذج **ARDL**(1,1) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Informatio Criterion***)، حيث أن المتغيرات مبطأة بدرجة واحدة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

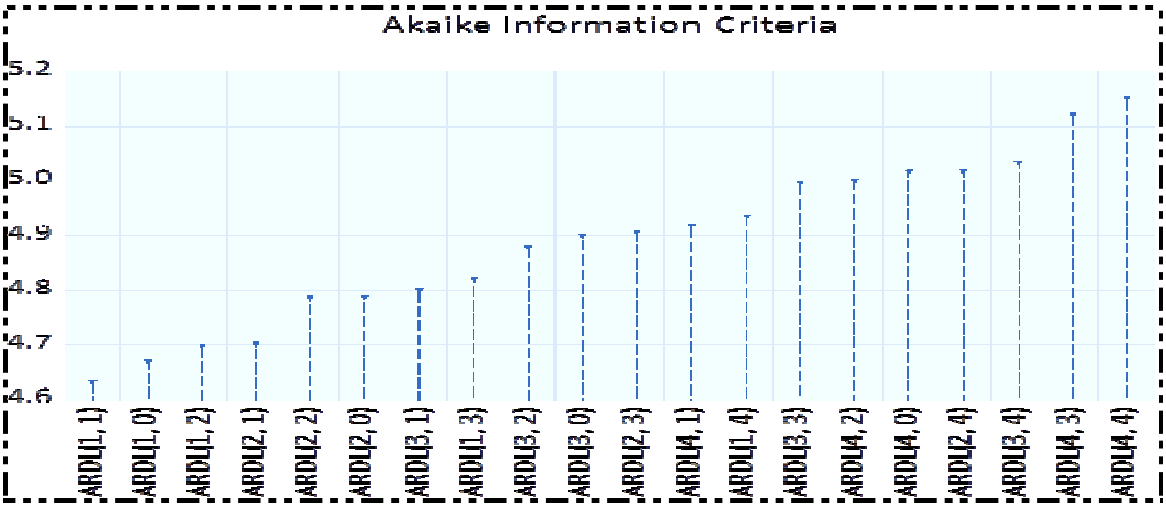

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

2. إختبار جودة النموذج (تشخيص البواقي):

قبل اعتماد النموذج **ARDL**(1,1) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

أ. جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

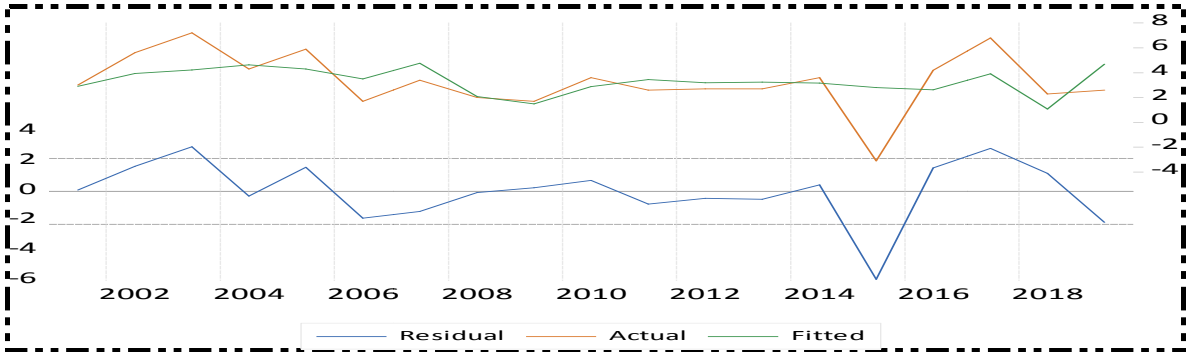

المصدر: مخرجات**Eviews 12**

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ب. التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كمما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (***jarque-bera***) بالقيمة الجدولية (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} jarque-bera > x^2_{0,05}(2) \implies H_0: \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ jarque-bera < x^2_{0,05}(2) \implies H_1: \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة **J-B=1.01** اقل من **χ^2=5.99**، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: التوزيع الطبيعي للبواقي

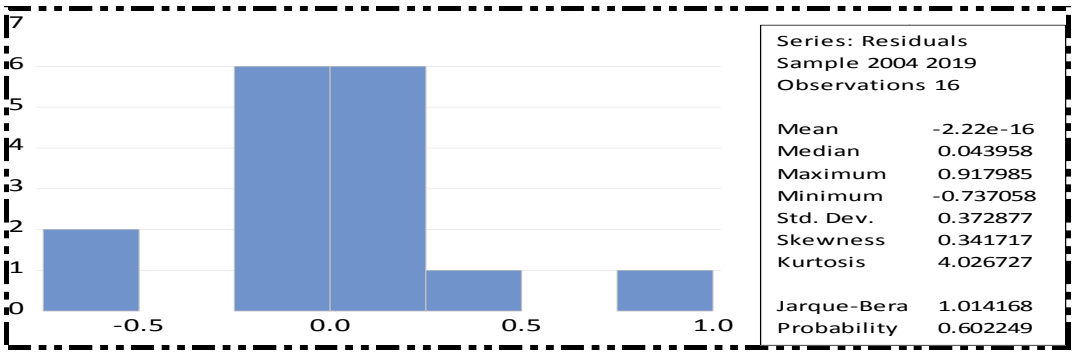

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

ج. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies H_0: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies H_1: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.651069	Prob. F(2,13)	0.5377
Obs*R-squared	1.729855	Prob. Chi-Square(2)	0.4211

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/12/21 Time: 12:01
Sample: 2001 2019
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

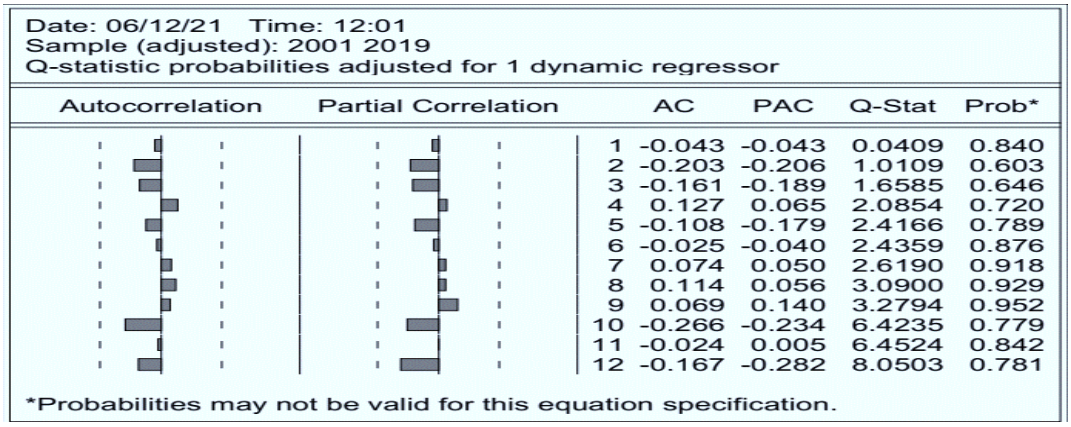

Date: 06/12/21 Time: 12:01
Sample (adjusted): 2001 2019
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.043	-0.043	0.0409	0.840
		2	-0.203	-0.206	1.0109	0.603
		3	-0.161	-0.189	1.6585	0.646
		4	0.127	0.065	2.0854	0.720
		5	-0.108	-0.179	2.4166	0.789
		6	-0.025	-0.040	2.4359	0.876
		7	0.074	0.050	2.6190	0.918
		8	0.114	0.056	3.0900	0.929
		9	0.069	0.140	3.2794	0.952
		10	-0.266	-0.234	6.4235	0.779
		11	-0.024	0.005	6.4524	0.842
		12	-0.167	-0.282	8.0503	0.781

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

د. اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن):

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***Breuch-Pagan-Godfrey***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R - squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R - squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0.05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار تجانس التباين

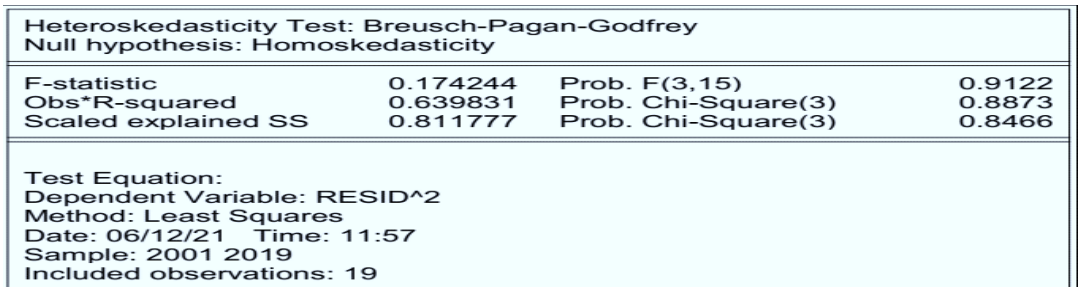

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.174244	Prob. F(3,15)	0.9122
Obs*R-squared	0.639831	Prob. Chi-Square(3)	0.8873
Scaled explained SS	0.811777	Prob. Chi-Square(3)	0.8466

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/12/21 Time: 11:57
Sample: 2001 2019
Included observations: 19

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

هـ. اختبار الاستقرارية:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: نتائج اختبار إستقرارية النموذج

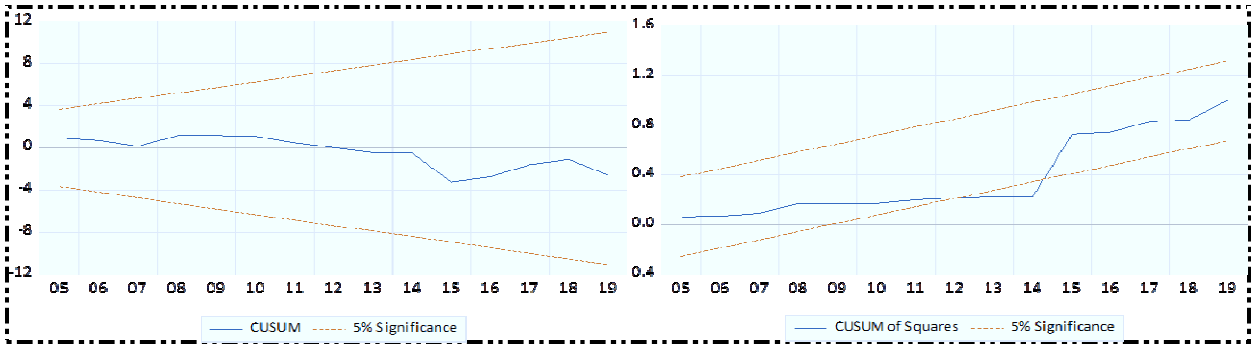

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

3. إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أ. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الاختبار من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)**:

الجدول رقم 05: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.322441	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	19		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

ب. تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يوضح الجدول رقم 06 التأثير الموجب لحجم التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع حجم التجارة بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 3.59%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن استغلال موارد التجارة الخارجية في القطاعات التي تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، تسمح بدعم النمو الاقتصادي.

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.82)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم 06: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TC)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/12/21 Time: 12:02
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XM)	9.672856	4.889302	1.978371	0.0666
CointEq(-1)*	-0.823321	0.214766	-3.833575	0.0016

R-squared	0.581435	Mean dependent var	-0.063158
Adjusted R-squared	0.556813	S.D. dependent var	3.110415
S.E. of regression	2.070673	Akaike info criterion	4.392925
Sum squared resid	72.89068	Schwarz criterion	4.492340
Log likelihood	-39.73279	Hannan-Quinn criter.	4.409750
Durbin-Watson stat	2.026133		

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

ج. تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل:

يوضح **الجدول رقم 09** أن حجم التجارة الخارجية يؤثر في النمو الاقتصادي، لكنه غير معنوي إحصائيا وبالتالي لا يوجد أثر لمجموع الصادرات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الجدول رقم 07: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TC)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/12/21 Time: 12:02
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.595141	2.331839	1.970608	0.0675
TC(-1)*	-0.823321	0.239049	-3.444145	0.0036
XM(-1)	-2.956476	3.850285	-0.767859	0.4545
D(XM)	9.672856	5.376403	1.799132	0.0921

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XM	-3.590917	4.835988	-0.742541	0.4692
C	5.581229	2.824835	1.975772	0.0669

EC = TC - (-3.5909*XM + 5.5812)

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

الخاتمة:

بالرغم من أن الجزائر تزخر بالموارد الطبيعية التي تؤهلها إلى زيادة صادراتها إلا أنها تعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى فهي تركز على قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة باقي القطاعات جد محدودة ومنها القطاع الفلاحي. ومن جانب الواردات فإن أكبر حصة هي من نصيب المواد النصف مصنعة تليها المواد الغذائية، أما الواردات من التجهيزات الفلاحية فهي شبه معدومة، وهذا راجع لعدم وجود سياسات اقتصادية مناسبة، والتي تدخل ضمن صلاحيات الحكومة التي بإمكانها تسطير سياسات ملائمة تسمح بدعم النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة.

وهو ما أثبتته الدراسة القياسية، فقد تم دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2019، حيث استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، حيث أكدت نتائج الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري في الجزائر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، بالرغم مما تملكه الجزائر من إمكانيات تسمح لها بالاستثمار في القطاعات الحيوية كالقطاع السياحي والفلاحي ودعم العملية التصديرية إلا أن سوء التسيير والتخطيط حال دون ذلك.

التوصيات: من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- عدم التركيز على الصادرات النفطية، ودعم الصادرات الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الواردات واستنزاف العملة الصعبة؛
- السعي نحو دعم القطاع الإنتاجي المحلي لسد حاجات من الطلب المحلي من خلال زيادة الكفاءات الإنتاجية وتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- فرض ضرائب صارمة على بعض الواردات خاصة التي يمكن انتاجها محليا؛
- تشجيع اتفاقيات الشراكة والاستفادة من الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا العالية والعمالة الماهرة التي تجلبها المؤسسات الأجنبية.

الهوامش والاحالات:

[1] بسطالي حداد، نويبات عبد القادر، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، الاغواط، الجزائر، جوان 2020، ص، ص 74،55.

[2] دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني، المغرب، سبتمبر 2015، ص، ص 169،135.

[3] Mebarki Abdelillah . Mokhtari Fayeçal, **Foreign Direct Investment, Trade Openness And Economic Growth In Algeria : From 1970-2015,** Revue des Sciences Economiques, vol 13, n° 15, décembre 2017, pp 103-123.

[4] Amar EL AFANI, Hajar Benslimane, **L'effet De L'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique En Algérie : Application Du Modèle Var,** Revue algérienne de développement économique, vol 4, n° 06, juin 2017, pp 1-12.

[5] مصطفى جاب الله، صلاح الدين شريط، **استخدام طريقة الانحدار التدريجي في تقدير معامل الانفتاح التجاري حالة الجزائر 1980- 2017**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، 2018، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 181.

[6] زدون جمال، بن جدو عائشة، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص 195.

[7] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006، ص 11.

[8] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص13.

[9] محمد شحاتة، **التجارة لدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقات الجات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 46.

[10] السيد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 8.

[11] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**. الدار الجامعية، 2000، ص 375.

[12] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، سوريا، 2005، ص 58.

[13] حبيطة علي، حاشي نور الدين، **دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014**، مجلة معارف، العدد 23، 2017، جامعة البويرة، الجزائر، ص 94

[14] مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، **دور وإعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، 2019، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 386.

[15] بن صابر فتيحة، **التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية للدول النامية**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية القانون، المجلد 04، العدد 08، 2018، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، ص 43.

[16] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 08.

[17] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 249.

[18] عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة، عمان، 2002، ص 371.

[19] Simon Kuznets, **Modern Economic Growth : Findings and Reflections**, The American Economic Review, vol 63, N° 3, 1973, P 247

[20] كامل علاوي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 281.

[21] حيدوشي عاشور، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة 1990-2014**، مجلة معارف، العدد 19، 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 355.

[22] حداشي حكيم، **أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 56.

[23] غريب بولرباح، بضياف أحمد، الأداء **الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005، ص 238.

[24] زعيتري سارة، شويكات محمد، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980- 2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03، العدد 02، 2019، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 214.

[25] سي محمد كمال، **اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 110.

[26] مختاري فتيحة وبلحاج فراجي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990/2015-**. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 11.

[27] عميش عائشة، **دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 338.

[28] بوالكور نور الدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL**. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018، ص 453.